



# صندوق الأوبك للتنمية الدولية "أفيد"

بيان  
مدير عام أفيد

السيد / سليمان الجاسر الحربش

بشأن أفيد والتنمية الريفية

لمجلس محافظي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

"إيفاد"

روما - إيطاليا، في فبراير / شباط 2007

السيد الرئيس  
أصحاب السعادة  
السيدات والسادة

أود أن أبدأ بتوجيه جزيل الشكر لرئيس إيفاد، السيد بوجه، على تكرار دعوته لي بصفتي مدير عام صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أفيد) لإلقاء كلمة في الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي إيفاد. وأنه لمن دواعي الشرف أن أشارك على هذه المنصة هؤلاء المتحدثين اللامعين مثل معالي السيدة ديوجو، رئيسة وزراء موزمبيق، وهي من البلدان التي يتعاون معها "أفيد" منذ أمد بعيد، وسعادة السيد العطية، السكرتير العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي ندين لها بالشكر. لذا، أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن مدى الشكر وعظيم الامتنان لهم على كرمهم ودعمهم.

وإنه لمن دواعي سروري أن تُسبح لي الفرصة أن أتواجد هنا في "إيفاد"، الذي يعتبر أحد شركاء "أفيد" الرئيسة، والذي يمثل منظمة نتشارك معها في أكثر من مجرد المبادئ والأهداف المماثلة. فكما تعلمون، إن كلتا المؤسستين لهما أصول مشتركة، حيث إن البلدان المؤسسة لـ "أفيد"، البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، هي نفس البلدان التي أسهمت في تأسيس

"إيفاد". حقاً، لطالما تحدثت البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك عن تعهداتها بالقضاء على الفقر، الذي وصفوه في البيان الصادر عقب انعقاد قمتهم الثانية في كاراكاس عام 2000 بـ "الأولوية العالمية الرئيسية". وقد تعهدوا في نفس هذا البيان الرسمي باستمرار تقديم الدعم للبلدان النامية، عن طريق كلاً من برامج المساعدات الفردية وأيضاً من خلال مساعدات "أفيد" و "إيفاد". إن هذه البدايات المشتركة - أُفيد في عام 1976 وإيفاد في 1977 - قد ساعدت على خلق أساس جيد لعلاقة فريدة تمثل اليوم أكثر من مجرد تعاون على صعيد الموارد المالية.

### السيدات السادة

إن موضوع اجتماع هذا المجلس هو العمل وأسباب الرزق في المناطق الريفية، وسيتم بلا شك مناقشة هذا الموضوع بعمق في حلقات النقاش المختلفة. إن ما أود التركيز عليه في كلمتي هذه، هو بعض التحديات الرئيسية التي نواجهها حالياً بالنسبة للتنمية الريفية. أولاً، دعوني أعرض في كلمات قليلة موقف "أفيد" بالنسبة للقطاع الريفي.

إن هدف "أفيد" الرئيسي، مثل إيفاد والمؤسسات التنموية الأخرى، هو التخفيف من حدة الفقر. وهو هدف لا يتأتى من خلال إعادة بسيطة لتوزيع الدخل، ولكن تحقيقه يأتي نتيجة

للنمو الحقيقي. وكما نعلم جميعاً، إن الفقر يمثل ظاهرة سائدة في المناطق الريفية. لذا، فإن التنمية الريفية وما يكمن وراءها من خلق فرص عمل جديدة ورفع مستويات المعيشة تمثل الأولوية الأساسية في الخطط التنموية الخاصة بالبلدان الفقيرة لاستراتيجيات المنظمات المانحة.

إن مهام "أفيد" تتطلب التخفيف من حدة الفقر حيثما وجد. لذا، فليس من المستغرب أن يُقدّم السواد الأعظم من مساعدات أفيد التنموية - التي تناهز 8.6 بليون دولار أمريكي - إلى المناطق الريفية. وبالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر إلى القطاعات الزراعية، فقد استثمرنا الكثير لدعم البنية التحتية الريفية ودعم المشروعات التي تعمل على تعزيز تنمية الشركات الخاصة في داخل وخارج المزارع. وقد قُدمت هذه المساعدات المالية على شكل قروض ميسرة ومنح، وكذلك عن طريق نافذة القطاع الخاص. بالإضافة إلى الموارد المالية التي نقوم بتوفيرها، يأتي دعمنا لصياغة السياسات التي تتمم وتعزز جهودنا لتعزيز التنمية المستدامة.

وفي الأعوام الأخيرة، ونتيجة لتعهدات المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، فقد حظي التركيز على التنمية الريفية باهتمام أكبر. إن العلاقة بين الفقر في المناطق الريفية وتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية واضحة وجلية. ونحن نرى بالفعل أن ازدياد حجم الاستثمارات في مجال الزراعة قد أدى إلى تقدم ملحوظ في التخفيف من حدة الفقر والجوع، كما أن تأخر

العمليات الاستثمارية كان سبباً في تباطؤ عملية التقدم. لقد أصبح واضحاً أمامنا أنه إذا ما أردنا تحقيق الغاية الأساسية وراء الأهداف الإنمائية الألفية، وهي التقليل من الفقر المدقع بمقدار النصف حتى عام 2015، فإن استمرار التركيز على تلبية متطلبات فقراء الريف تمثل ضرورة ملحة. إن ما سيخدم قضيتنا بالتأكيد هو أن توجه مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة اهتماماً مماثلاً للأهداف الإنمائية الألفية مثل قضايا إرتفاع درجة حرارة الأرض، وأمن الطاقة والتخفيف من الديون.

## السيدات والسادة

إن البلدان النامية تواجه العديد من التحديات في عملية التنمية الريفية، منها ثلاثة يستحقون الإهتمام البالغ. أولاً، كيفية زيادة فعالية المعونات الموجهة للقطاع الريفي. ثانياً، كيفية التأكيد على عدم زيادة حرمان فقراء الريف جراء قوى التحررية الإقتصادية والعولمة. وأخيراً، كيفية تبني الخبرات والممارسات الزراعية اللازمة للتغلب على معوقات العوامل البيئية.

ويشير الموضوع الأول، على نحو جلي، إلى القضايا المتعلقة بالاستدامة. ولضمان الفاعلية يجب أن يكون للمعونات المقدمة تأثيراً ثابتاً. لذا، فعلى الرغم من أن الاستثمارات التي تعني

بتحسين البيئة التحتية تمثل أمراً حيوياً، فإن من الأمور الهامة أيضاً تعزيز الطاقات البشرية وبناء المؤسسات التي لا تضمن فقط دوام البيئة التحتية ولكن أيضاً الفعالية الإدارية.

وعلى سبيل المثال، فعندما نستثمر في مجال استصلاح الطرق الزراعية أو التزويد بالطاقة الكهربائية، أو في مشروعات الري، يجب عليها أن نتأكد من أن السلطات المختصة لديها المعرفة والتدريب والطاقات الكافية لإدارة الاستثمارات الجديدة. وهذه هي التنمية المستدامة حقاً. كما أنها أيضاً الطريقة اللازمة للاستخدام الأمثل للموارد، التي، كما نعرف جميعاً، لا تتوفر قريباً بالقدر الكافي من المهام التي أمامنا.

أما القضية الثانية – الخاصة بالتحولية الاقتصادية والعولمة – التي أود التركيز عليها فهي أكثر تعقيداً. وعلى الرغم من أن من المتفق عليه بشكل عام أن هاتين الظاهرتين يشكلان فرصاً ذهبية للبلدان النامية، إلا أن هناك قلقاً شديداً بشأن العواقب الوخيمة التي قد تنال قاطني المناطق الريفية.

حقاً، لقد أثير هذا القلق الشديد مؤخراً في محادثة دارت بيني وبين فخامة رئيس السودان البشير، الذي حذر من قوى السوق المتحررة الناتجة عن نظام الإقتصاد الحر والعولمة والتي من

شأنها أن تساعد على زيادة تهميش المناطق الريفية. وأضاف، إن الأغنياء سيصبحون أكثر غِنَى والفقراء أشد فقراً، وستزداد تبعاً لذلك الفجوة الإقتصادية اتساعاً بين ساكني المدن وساكني المناطق الريفية.

وكشركاء في مسيرة التنمية، فعلى كل من الحكومات والمؤسسات التي تقدم المعونات أن يواصلوا حذرهم لتجنب النتائج غير المرغوب فيها والناجمة عن نمو السوق الموجه. ونحن نحمل على عاتقنا مسؤولية التأكيد على أن أي تفاوتات عميقة تنتج عن نمو السوق الموجه يجب معالجتها عن طريق وضع سياسات تنموية تخدم الفقراء، مثل زيادة حجم الاستثمارات في مجال الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية العامة، على وجه الخصوص، في المناطق الريفية. بل ويجب أن تكون هذه الأمور على رأس اهتماماتنا.

وأما التحدي الثالث - وربما يكون الأشد - الذي يحول دون التنمية الريفية فيتعلق بالبيئة. أن التغيرات المناخية قد سببت حياة قاسية بل أشد قسوة على قاطني المناطق الريفية. حيث أن للفيضانات، والجفاف، والتصحر وتآكل التربة أثراً مباشراً على الإنتاجية الزراعية، وبالتالي على مستويات معيشة المزارعين في المناطق النامية في مختلف أنحاء البلاد. لذا، فإن من الواجب علينا المساعدة في الحفاظ على أسلوب الحياة الزراعية من أجل هؤلاء الفئة من الناس - وهو

الأسلوب الوحيد الذي يعرفوه - وهذا يعني إيجاد الحلول ليس فقط لمقاومة التغيرات المناخية وبل والاعتقاد عليها أيضاً.

إن العبء الأكبر يقع على عاتق الباحثين والعلماء، حيث يدور عملهم حول تطوير أنواع من البذور والماشية شديدة القدرة على الاحتمال، إضافة إلى الأساليب الزراعية الحديثة التي تلي احتياجات فقراء الريف.

وهكذا، فإن الدعم المكثف قد أصبح أمراً حتمياً لمنظمات مثل منظمة الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز الدولي المتخصص في الزراعة الملحية، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر. ولقد تشرفت في بداية هذا الأسبوع بلقاء الدكتور محمد صلح، مدير عام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة، وهو أحد الأعضاء الفاعلين في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وقد سعدت بمناقشته بشأن سبل تعزيز التعاون بيننا. كما إن للدعم أهمية مماثلة بالنسبة لأنشطة للأمم المتحدة لمكافحة مشكلة التصحر. إن جميع تلك المؤسسات يقدمون أعمالاً جلية، ويسعى "أفيد" جاهداً في تعزيز جهوداتهم العظيمة.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

نحن نجتمع هاهنا اليوم من أجل تعهداتنا التي قطعناها على أنفسنا في سبيل التنمية الريفية. وسنظل على تعهداتنا بالرغم من التحديات الهائلة التي تواجهنا، والتي لا يستطيع فقراء الريف التغلب عليها بمفردهم، ونحن كمواطنين مسؤولين على الصعيد العالمي نعتبر هذه التحديات تحديات لنا أيضاً. لذا، فإذا أردنا الحد من الزحف البشري من المناطق الريفية إلى المدن، التخلص من عوامل ضعف الإقتصاد الريفي، فعلينا أن نركز على تعزيز القدرات البشرية؛ وتوفير الوسائل اللازمة وخلق البيئة المناسبة التي تمكن فقراء الريف ليس فقط من الحفاظ على أسلوبهم في الحياة ولكن تمكنهم أيضاً من تحقيق الإزدهار الإقتصادي. وأود أن أشير إلى أن أساسيات تحقيق هذا الأمر تكمن في المشاركة والتعاون والشراكة، التي نحن بصدددها.

السيد الرئيس

وبشأن موضوع الشراكة، وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أوجز في كلمات قليلة التعاون المشترك بين "أفيد" و "إيفاد". فعلى مدى ما يزيد عن 30 عاماً شاركنا معاً بالخبرات

والمعرفة والموارد، كما شاركت المؤسسات في تنفيذ ما يربو على 60 مشروعاً في مختلف أنحاء العالم، ومازال هناك العديد من المشروعات تحت الدراسة. ولقد ازدادت هذه العلاقة صلابة خلال الإثني عشر عاماً الماضية، وهي في طريقها للوصول إلى أفاق جديدة. كما أن لغة الحوارات المتبادلة، على كلا من الصعيدين السياسي والتقني، إضافة إلى الأنشطة المالية المشتركة قد نما على نحو ملحوظ، ليس فقط بالنسبة إلى عدد العمليات المشتركة، ولكن أيضاً بالنسبة إلى حصة "أفيد" في الصفقات المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، أود الإشارة إلى أن موارد "أفيد" محدودة وأنا نستطيع فقط أن نعمل في إطار ما لدينا، كما أن هدفنا الوحيد هو استخدام هذه الموارد حسبما تتطلب الحكمة، وأن هذا الهدف يشكل أساس برنامج الإقراض السابع عشر، الذي نحن بصدد صياغته حالياً. وسنبداً العمل ضمن إطار هذا البرنامج في يناير عام 2008، وسنسعى إلى زيادة كمية ونوعية المعونات المقدمة من "أفيد".

وأخيراً، أود أن أنتهز الفرصة لأعبر عن مدى تقديري للسيد بوجه، رئيس إيفاد، على اهتمامه الشديد الذي أبداه لـ "أفيد" ومهامها. كما أود أن أعبر عن جزيل شكرنا وعظيم امتناننا

لمشاركته الفعالة في مؤتمر التنمية العربية رفيع المستوى، الذي انعقد في العام الماضي، والذي تم إعدادده واستضافته في مقر "أفيد" الدائم بفيينا.

نحن نرحب بتعزيز الروابط بين المؤسساتين ونتطلع إلى مزيد من التعاون المثمر على مدى الأعوام القادمة.

شكراً